www.akhbar-alkhaleej.com

جامعة الخليج العربي تنظم برنامجا تعريفيا لأعضاء هيئة التدريس الجدد

نظمت جامعة الخليج العربي برنامج التهيئة والتعريف بأعضاء هيئة التدريس الجدد بهدف تعريفهم بالجامعة ورسالتها ورؤيتها وأنظمتها وبرامجها الأكاديمية والإدارية، ودعم اندماجهم في بيئة العمل الجامعية، بما يعزز جاهزيتهم للاضطلاع بأدوارهم الأكاديمية والبحثية والتعليمية بكفاءة وفاعلية.

وتضمن البرنامج عددًا من الجلسات التعريفية التي تناولت أبرز الجوانب المرتبطة بالعمل الأكاديمي والبحثي والتطوير المهني، إلى جانب التعريف بالأنظمة والخدمات المساندة التي توفرها الجامعة لأعضاء هيئة التدريس، بما يساعدهم على الاستفادة من الموارد والإمكانات المتاحة وتعزيز مشاركتهم في مختلف الأنشطة الأكاديمية والبحثية.

واستُهل البرنامج بجلسة للتعريف بأعضاء هيئة التدريس الجدد، تلتها جلسة حول تاريخ تأسيس جامعة الخليج العربي ورسالتها ورؤيتها، قدمها نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية والبحث العلمي الدكتور غازي بن عبدالرحمن العتيبي.

كما تحدثت عميدة الدراسات العليا والبحث العلمي الأستاذة الدكتورة ريما لطفي عبدالرزاق عن البحث العلمي والمؤتمرات التي تشارك فيها أو تنظمها الجامعة، فيما استعرض الإداري بقسم الموارد البشرية السيد علي الملا نظام إدارة الموارد البشرية المعتمد في الجامعة.

من جانبه، قدم رئيس قسم التعليم الطبي بكلية الطب والعلوم الصحية الدكتور محمد العرقي عرضًا حول برامج تطوير أعضاء هيئة التدريس، فيما تحدث أستاذ علم الأدوية والعلاجات الأستاذ الدكتور ريجينالد بي. سيكويرا عن آليات ترقية أعضاء هيئة التدريس والمعايير والإجراءات ذات الصلة.

وشمل البرنامج كذلك جلسة حول نظام ضمان الجودة الداخلي، قدمها رئيس وحدة الجودة الدكتور أرون فيجاي، فيما اختُتمت الجلسات بالتعريف بموارد المكتبة والخدمات التي تقدمها لأعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة والباحثين، قدمتها مديرة المكتبة الأستاذة عذراء العلوي.

وأكد الدكتور غازي العتيبي أن تنظيم هذا البرنامج يأتي في إطار حرص الجامعة على تهيئة بيئة أكاديمية ومهنية داعمة لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وتمكينهم من التعرف على منظومة العمل الجامعي منذ انضمامهم إلى الجامعة، بما يسهم في تعزيز اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع الأكاديمي، ودعم مسيرتهم في مجالات التعليم والبحث العلمي والتطوير المهني، بما يتوافق مع توجهات الجامعة وأهدافها الاستراتيجية.

«بلدي الجنوبية» يقر تشكيل لجانه لدور الانعقاد الخامس ويبحث استكمال تنفيذ توصياته

كتب: محمد القصاص

عقد مجلس بلدي الجنوبية، أمس الأول، اجتماعه الاعتيادي والافتتاحي الأول لدور الانعقاد الخامس من الدورة البلدية السادسة (2027–2026)، حيث أقر تشكيل لجانه العاملة، وناقش عددًا من الموضوعات، إلى جانب استعراض الردود الواردة بشأن توصيات المجلس السابقة.

وأقر المجلس تشكيل اللجنة الفنية برئاسة علي عبدالحميد الشيخ، وحسن صقر الدوسري نائبًا للرئيس، وعضوية عبدالله أحمد بوبشيت.

كما أقر تشكيل لجنة الخدمات والمرافق العامة برئاسة مبارك فرج مبارك، وحمد علي الزعبي نائبًا للرئيس، وعضوية كل من أحمد عبدالله العبدالله وعلي عبدالحميد الشيخ.

وشملت التشكيلات اللجنة القانونية والمالية والإدارية برئاسة محمد حسين دراج، وخالد صالح شاجرة نائبًا للرئيس، وعضوية عبدالله صالح دراج.

واستهل المجلس أعماله بالتصديق على محضر اجتماعه رقم (20) لدور الانعقاد الرابع من الفصل السادس (2026–2025)، قبل أن يستعرض الردود الواردة بشأن توصيات المجلس البلدي السابقة.

وناقش المجلس طلب الإصرار على عدد من توصياته السابقة، من بينها التوصية المتعلقة بتغيير تصنيف عقار بمجمع (929) لإنشاء مسجد، والتوصية بشأن تغيير تخصيص حديقة بمجمع (645) لإنشاء صالة مناسبات.

كما بحث المجلس طلب الإصرار على التوصية المتعلقة باستكمال ترميم المنازل التي سبق أن استفادت من مشروع تنمية المدن والقرى، وذلك للمنازل التي حصلت على مبالغ تقل عن الحد الأقصى المعتمد.

وأكد المجلس خلال الاجتماع أهمية مواصلة متابعة التوصيات والموضوعات المرتبطة باحتياجات الأهالي، والعمل على استكمال الإجراءات اللازمة بشأنها بالتنسيق مع الجهات المعنية، بما يسهم في دفع تنفيذ التوصيات وتحقيق الأهداف الخدمية والتنموية للمجلس.

الرأي الثالث

إنجاز يستحق أن نسمعه ونعيشه

محميد المحميد
malmahmeed7@gmail.com

صدر مؤخراً تقرير نتائج الشراكة بين الأمم المتحدة ومملكة البحرين في دعم مسيرة التنمية المستدامة.. تقرير رسمي، موثق، ويحمل خلاصة سنوات من العمل المشترك. والأهم: تقرير يقول كلمة واحدة واضحة: «البحرين نجحت. وفريق البحرين ناجح. وجهود الدولة ناجحة».

هذه ليست مجاملة دبلوماسية.. هذه خلاصة أرقام ومؤشرات وبرامج ميدانية راجعتها منظمة دولية محايدة.. فلماذا مرّ التقرير مرور الكرام؟ لو أن دولة أخرى حصلت على هذا التقرير لكان الاحتفاء أوسع، والتفاعل الشعبي والإعلامي أكبر.. لخرجت الصحف بعناوين عريضة، ولعقدت المؤتمرات، ولتحول التقرير إلى مادة دراسية في الجامعات.

التقرير أكد نجاح مملكة البحرين في مسارات حيوية: تمكين المرأة، جودة التعليم، التحول الرقمي، الاستدامة البيئية، العمل اللائق، والشراكات المجتمعية. هذه ليست ملفات صغيرة.. هذه هي عظام التنمية الحقيقية. فالسؤال الذي يؤرق: لماذا لم يشعر به المواطن؟ أين الخلل؟ في الإنجاز أم في العرض؟

الإشكالية ليست في التقرير، بل في طريقة تعاملنا معه. العرض الإعلامي للأسف كان «إنشائياً».. بيان رسمي، وتصريحات بروتوكولية.. لم نحسن استثمار التسويق وفن العرض.. لم نترجم الأرقام إلى قصص إنسانية تلمس حياة الناس.

التقرير يقول: إن هناك جهات حكومية ومؤسسات مجتمع مدني ناجحة، نفذت برامج غيرت واقعاً.. فلماذا لم نسمع لها كلمة؟ لماذا لم يخرج القائمون على هذه المشاريع ليحكوا للناس ماذا فعلوا؟ وكيف أثر ذلك على أسرة بحرينية؟

أخشى أن تركيزنا المفرط على المشكلات اليومية والملاحظات الحياتية –وهو حق مشروع– قد أشغلنا وأغفلنا عن إنجازاتنا.. أصبحنا نرى النصف الفارغ من الكأس وننسى أن الكأس أصلاً موجودة وتم ملؤها بجهد.

تجارب الدول تعلمنا كيف نحتفي بالإنجاز: الإمارات حولت تقرير التنمية المستدامة للأمم المتحدة إلى حملة وطنية باسم «نحن الإمارات 2031». كل وزارة ملزمة بأن تشرح للجمهور كيف أسهمت في تحقيق هدف من الأهداف الـ17.

السعودية أطلقت «منصة مؤشرات رؤية 2030» التفاعلية، حيث يدخل المواطن ويشاهد بالأرقام كيف تقدم وطنه في التعليم والصحة والبيئة.. الدنمارك تخصص يوماً سنوياً يسمى «يوم أهداف التنمية»، تخرج فيه كل مؤسسة ناجحة لتحكي قصتها في المدارس والجامعات.. والنتيجة: المواطن هناك لا يقرأ التقرير، بل يعيشه ويفتخر به.

أخشى أننا نعاني من عقدة «الحياء المفرط».. حين ننجز ولا نحتفي، وحين ننجح ولا نحكي، نرسل رسالة خاطئة إلى أنفسنا وإلى العالم بأن لا شيء يتغير.. تقرير الأمم المتحدة ليس شهادة شكر وتقدير هو مرآة حقيقية لعمل فريق البحرين، ويقول: أنتم تسيرون في الطريق الصحيح. فلنلتقط هذه المرآة، ونريها للناس، ونقول بفخر: هذا ما أنجزناه، وهذا ما سنبني عليه.

مملكة البحرين تستحق أن تفرح بإنجازها، قبل أن تطالب بالمزيد.. فالاحتفاء بالإنجاز هو وقود الإنجاز القادم.. والله من وراء القصد.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

50 ألف دينار تعويضا لأم وطفلها جراء حادث مروري

ألزمت المحكمة المدنية قائد سيارة وشركة التأمين بأداء تعويض إجمالي قدره50 ألف دينار لرجل وزوجته وطفلهما، جراء حادث مروري تسبب في إصابة الأم التي كانت حاملا ووضعت حملها مبكرا بسبب الحادث، حيث أسفر الحادث عن إصابات وإضرار للمرأة وطفلها الرضيع، وما ترتب على ذلك من أضرار جسدية ونفسية ومادية.

وقال المحامي يوسف غنيم وكيل المدعية: إنها كانت أثناء قيادة مركبتها على شارع الملك فيصل، وبسبب عدم اتخاذه العناية والانتباه اللازمين، قام المدعى عليه بالاصطدام بمركبتها ما تسبب في اندفاعها إلى الحاجز الحديدي.

ولم يتوقف المدعى عليه لمساعدة المدعية، ولاذ بالفرار من موقع الحادث، تاركا المدعية تعاني من إصابات بليغة خضعت على إثرها لتدخل جراحي وعلاج نفسي، وحدوث نزيف أدى الى ولادتها المبكرة في الشهر السابع ودخول طفلها العناية المركزة عدة أشهر، فضلاً عن هلاك سيارتها وتكبدها مصاريف علاجية تقارب (2000) دينار.

حيث طالب لها بالتعويض المادي والمعنوي جراء ما أصابها في هذا الحادث المؤلم، وقد ورد تقرير اللجان الطبية بالإصابات التي لحقت بها وانتهى إلى تخلف عجز مستديم لديها بنسبة 13%، كما ثبت من

○ المحامي يوسف غنيم.

التقرير أن طفلها قد تعرض لأضرار جسيمة نتيجة الحادث المروري الذي تعرضت له والدته، إذ استدعت حالتها إجراء ولادة قيصرية.

حيث أشارت المحكمة في حيثيات الحكم الى أنها راعت جسامة الأضرار التي لحقت بالمصابين وظروف الواقعة وملابساتها، وقدرت التعويض الجابر للضرر المستحق للمدعية الأولى عن الأضرار المادية التي لحقت بها بمبلغ (6500) دينار، كما قدرت التعويض الأدبي المستحق لها عما أصابها من آلام ومعاناة نفسية وجسمانية جراء الإصابات التي لحقت بها بسبب الحادث بمبلغ (3500) دينار، ليكون إجمالي التعويض المستحق للمدعية الأولى عن الأضرار المادية والأدبية مبلغًا قدره 10 آلاف دينار.

وقدرت المحكمة التعويض الأدبي المستحق للمدعي الثاني «والد الطفل» عن نفسه عما أصابه من حزن وأسى وألم نفسي جراء ما أصاب نجله القاصر من إصابات جسيمة وتبعات صحية بالغة نتيجة الحادث بمبلغ (2000) دينار، كما قدرت التعويض الجابر للضرر المستحق للقاصر عن الأضرار المادية التي لحقت به نتيجة الحادث وما ترتب عليه من إصابات وعجز بمبلغ (33000) دينار، والتعويض الأدبي بمبلغ (5000) دينار، ليكون إجمالي التعويض المستحق للقاصر 38 ألف دينار، وعليه يكون إجمالي التعويض المستحق للمدعيين مبلغًا قدره 50 ألف دينار، وإلزام المدعى عليه الأول والمدعى عليها الثانية بأدائه بالتضامن.

جمارك المطار تحبط محاولة آسيوي تهريب 22 كبسولة مخدرة بأحشائه

قررت المحكمة الكبرى الجنائية حجز قضية آسيوي متهم بمحاولة تهريب 22 كبسولة محشوة بمواد مخدرة بداخل أمعائه إلى جلسة 29 سبتمبر للحكم، حيث كشف التحريات السرية أن المتهم عضو بشبكة لتهريب المادة المخدرة، وبمجرد وصوله إلى مطار البحرين تم رصده وتتبعه.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ورود معلومات من مصادر سرية موثوقة مفادها وجود شخص آسيوي الجنسية موجود في بلده سيقوم بتهريب المواد المخدرة إلى داخل البلاد بداخل أحشائه، وتم التوصل إلى هويته، وموعد حضوره للبلاد، وعلى أثر ذلك تم استصدار إذن بالقبض عليه والتعميم عليه بالمنفذ الجوي.

وفي لحظة حضور المتهم للبلاد، تم استيقافه وتسليمه إلى إدارة مكافحة المخدرات، وبسؤاله عن المواد المخدرة؛ أقر بإخفائها بداخل أحشائه، وعليه تم اقتياده إلى المستشفى لإنزالها، والتي تبين أنها تبلغ 22 كبسولة تم إنزالها على دفعتين، كما ثبت بحوزته مبالغ مالية بحرينية وخليجية.

وبإجراء التحريات اللازمة حول الواقعة، تبين أنها عبارة عن شبكة منظمة تعمل على استيراد كميات من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بقصد اتجارها وترويجها داخل البلاد، ويكمن دور المتهم في تهريب المواد المخدرة بداخل احشائه للبلاد، واستخراجها وتسليمها لأشخاص مجهولين بمقابل مادي، وإن المبالغ المتحصلة بحوزته، ناتجة عن من عملية تهريب المواد المخدرة فيما وجهت له النيابة العامة أنه في غضون عام 2026 جلب وحاز بقصد الاتجار المواد المخدرة، وأحرزها بقصد التعاطي.

قبل وقوع حادث.. عضو بلدي الشمالية يحذر مجددا من مصرف مكشوف في الهملة

أكد ممثل الدائرة الثالثة بمجلس بلدي الشمالية محمد سعد الدوسري أن مصرف المياه الزراعية الواقع على طريق 1005 بمجمع 1010 في منطقة الهملة، الذي سبق أن حذر من خطورته في أبريل الماضي، شهد خلال الأسبوع الماضي انقلاب سيارة على طرفه في ظل عدم وضع الحواجز اللازمة لتأمين الموقع المكشوف.

وأوضح أن مشكلة المصرف سبق طرحها والمطالبة بتأمينها إلا أن موقع الخطر لم يوضع فيه الحواجز حتى الآن الأمر الذي أبقى الموقع على حاله وتسبب في تعرض سيارة للانقلاب على طرف المصرف خلال الفترة المسائية.

وأكد نقلا عن أهالي المنطقة أن قناة التصريف تصبح شبه غير مرئية بعد حلول الظلام في ظل غياب الأسوار والحواجز واللوحات التحذيرية وعدم كفاية الإنارة المسلطة على الموقع ما يزيد من خطر سقوط السائقين فيها خصوصا غير المعتادين على الطريق.

وجدد الدوسري مناشدته للجهات المعنية سرعة تأمين الموقع وإزالة أسباب الخطر من خلال وضع الحواجز واللوحات التحذيرية وتوفير الإنارة الكافية تفاديا لوقوع حوادث أخرى خصوصا في ساعات الليل.

30 سبتمبر الحكم في استئناف مدير مركز تابع للتنمية محكوم بالسجن 15 سنة للاختلاس

حجزت محكمة الاستئناف العليا الجنائية جلسة 30 سبتمبر للحكم على مدير أحد المراكز التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، محكوم بالسجن مدة 15 سنة، بعد إدانته بتهم جمع أموال بلغت حوالي تسعين ألف دينار لأغراض عامة دون ترخيص، كما استغل وظيفته في الاستيلاء على مبالغ تجاوزت مائة واثنين وتسعين ألف دينار بالإضافة إلى منقولات أخرى مملوكين لجهة عمله دون وجه حق، وذلك عن طريق اشتراكه مع متهم آخر في تزوير محررات واستعمالها، فضلاً عن قيامه بعمليات غسل أموال على العائد من الجرائم التي ارتكبها، والتي تبلغ حوالي سبعة وتسعين ألف دينار، وذلك على نحو من شأنه إظهار مشروعية مصدر ذلك المال.

وتعود تفاصيل الواقعة عندما تلقت النيابة العامة بلاغاً من إحدى الوزارات الحكومية حول ما انتهت إليه أعمال لجنة التحقيق الإدارية المشكلة من قبلهم من وجود شبهات جرائم جنائية قام بها مدير إحدى المؤسسات التابعة لتلك الجهة، تمثلت في قيامه بجمع أموال لأغراض عامة دون ترخيص واستيلائه على أموال مملوكة لتلك الجهة دون وجه حق، واتفاقه مع المتهم الآخر في تزوير محررات خاصة واستعمال تلك المحررات.

وعليه قد باشرت نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال تحقيقها في البلاغ بأن استمعت إلى أطراف الواقعة، وممثلين عن لجنة التحقيق الإداري، كما تم إصدار إذن للكشف عن المعاملات المالية للمتهم الأول، وثبت ارتكاب المتهمين للواقعة من خلال الإجراءات التي تمت وفحص ودراسة أوراق الواقعة، وعليه تم استجواب المتهمين عما نسب إليهما من اتهامات، وأقر المتهم الأول بجمع الأموال لأغراض عامة بغير بترخيص كما أقر المتهم الثاني باتفاقه ومساعدته للمتهم الأول في تزوير تلك المحررات واستعمالها.

وبينت التحقيقات أن المتهمين ارتكبا الواقعة عبر التوقيع على شيكات أدرج فيها اسم الأول كمستفيد في بعضها أو أسماء موظفين آخرين يعملون تحت إمرته، ليتم صرف قيمتها والاستيلاء عليها لمصلحتهما الخاصة، كما استولى على تبرعات عينية بينها سلال رمضانية وكوبونات دعم، إذ طلب من موظفين تحت إمرته نقلها إلى مسكنه، ثم قام بالتصرف فيها لصالحه الشخصي. وعاقبته المحكمة بالسجن مدة 10 سنوات، وإلزامه برد مبلغ 192 ألف دينار، وتغريمه مبلغًا مساويا لمبلغ الرد، ومصادرة الأموال محل جمع التبرعات البالغة قيمتها 89 ألف دينار، وذلك عن التهم المتعلقة بجمع الأموال والاستيلاء عليها للارتباط. كما عاقبته بالسجن مدة 5 سنوات، وتغريمه 100 ألف دينار، ومصادرة 97 ألف دينار من أمواله في جريمة غسل الأموال، فيما عاقبت المتهم المتهم الثاني بالحبس مدة سنة واحدة.